الإنفاق الاجتماعي التطوعي في الإسلام وأثره على توازن الدخل الكلي دراسة نظرية

دكتور/ عصام بن هاشم الجفري(*)

مستخلص:

يهتم الاقتصاد التقليدي (الوضعي) بتيارين من التيارات الإنفاقية، ويعتبرهما من المؤشرات الأساس في الاقتصاد الكلي وأن أي تغيير فيهما يؤثر إما إيجاباً أو سلباً على توازن الاقتصاد الكلي وهما: تيار الإنفاق الاستهلاكي، وتيار الإنفاق الاستثماري، إلا أن الاقتصاد الإسلامي يتميز بإضافة تيار إنفاقي ثالث وهو تيار النفقات الاجتماعية وينقسم هذا النوع إلى قسمين نفقات اجتماعية إلزامية ، ونفقات اجتماعية تطوعية ، وهذه الأخيرة هي مجال البحث وتتميز بأنه لها تأثيرها على كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثمار، وقد تناولت العديد من الدراسات الآثار الاقتصادية الإيجابية للنفقات الاجتماعية الإلزامية منها على سبيل المثال : (درويش ،د. أحمد فؤاد ، د. محمود صديق زين، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، و (عبد اللاوي، د.عقبة، د.فوزي محيريق، ١٨-٢٠ ديسمبر ٢٠١١م) وغيرها من الدراسات، وفي الجانب الآخر هناك النفقات الاجتماعية التطوعية ومع أنها تتشابه مع النفقات الإلزامية بأنها موجهة لفئات الدخل المنخفض إلا أنها تتميز بأنه لا سقف يحدها وأنها تشمل النقود والسلع والخدمات، وقد تناولت العديد من الدراسات للآثار الإيجابية

(*) الأستاذ بقسم الاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية.

الاقتصادية لبعض صورها مثل الوقف (بن منصور ، د. عبد الله ، أ.سفيان كوديد،٢٧-٢٩/ ٦/ ٢٠١٣م).

وما تفردت به هذه الدراسة هو البحث عن أثر النفقات الاجتماعية التطوعية في صورتها الكلية على نقطة توازن الدخل الكلي، منطلقة من افتراض أن لتلك النفقات آثار إيجابية على توازن الاقتصاد الكلي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن النفقات الاجتماعية التطوعية ترفع من الطلب الكلي المتمثل في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الكلي وبالتالي فإن نقطة توازن الدخل الكلي ترتفع للأعلى مما يزيد من حجم الدخل الكلي في المجتمع المسلم.

Abstract :

The conventional economy is concerned with two streams of spending, and considers them to be two of the basic indicators of the macroeconomics, and any change in them affects either positively or negatively the macroeconomic balance. These two streams are the consumer spending stream and the investment spending stream. However, the Islamic economy is characterized by adding a third stream, which is the social spending stream. This type of spending is divided into two categories: the compulsory social spending and the voluntary social spending. The latter is the scope of this research and is characterized by its impact on both the consumer spending and the investment spending. Several studies have addressed the positive economic impacts of the compulsory social spending, including (Darwish, Dr. Ahmed Fouad, Dr. Mahmoud Siddiq Zein, 1404 H/ 1984 A.D.) and (Abdul-Lawi, Dr. Uqba, Dr. Fawzi Muheireq, 18- 20 December 2011) in addition to other studies. On the other hand, there is the voluntary social spending, and while it is similar to the compulsory spending in terms that it is allocated to the low-income groups, it is characterized by the fact that it has no ceiling, and include money, goods and services. Several studies have dealt with the economic positive impacts of some of its forms, such as Waqf (Bin Mansour, Dr. Abdulla, Safwan Koudid, 27- 29/ 6/ 2013).

What is unique in this study is the exploration of the impact of the voluntary social spending in its overall scope on the balance point of the total income, and it is based on the assumption that this spending has positive impact on the macroeconomics balance. The study found that the voluntary social spending raise the aggregate demand represented by the total consumer and investment spending, thus the balance point of the total income rises higher, which increases the total income in the Islamic society.

١- مقدمة:

يركز الاقتصاد التقليدي (الوضعي) على كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري بوصفهما المتغيران الأساس في تحقيق توازن الدخل الكلي وعادة ما تلجأ الدولة للسياسة المالية أو النقدية أو كليهما معاً لتحفيز كلا الإنفاقين أو أحدهما للمحافظة أو لزيادة مستوى التوازن للدخل الكلي، ويلعب مضاعف الاستهلاك والاستثمار دوره في زيادة أثر التوسع في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

وقد انصرفت معظم الدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي لتوضيح الأثر الاقتصادي للنفقات الاجتماعية الإلزامية وعلى رأسها فريضة الزكاة، ومع أهمية دور الزكاة كفريضة وأحد أركان الإسلام إلا أن هناك من الإنفاق ما قد يكون أكثر تأثيراً في الاقتصاد الكلي

١-١. منهجية الدراسة :

ستعتمد الدراسة على النموذج الكينزي المبسط لتحديد الدخل، وللتركيز على النموذج الأساس تم استبعاد كلاً من القطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية ، كما تفترض الدراسة ثبات المستوى العام للأسعار والتطور التقني، ويعد النموذج المبسط المستخدم هو للتحليل في الأجل القصير

أما في جانب تأثير النفقات الاجتماعية التطوعية على مفاصل الاقتصاد الكلي فإن الدراسة تتبع المنهج الاستقرائي، من خلال استقراء التطبيقات التاريخية ومنها ما هو ممتد إلى الوقت المعاصر.

١-٢.هدف الدراسة:

يهدف البحث لدراسة أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي كأحد الأدوات المحفزة لنمو الاقتصاد الكلي التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي، ومع أنه قد توجد نفقات اجتماعية تطوعية في الاقتصاد التقليدي إلا أنها لن تكون بقوة واستمرارية الموجودة في الاقتصاد الإسلامي لارتباط الأخيرة بجوانب عقدية لدى الفرد والمجتمع المسلم

١-٣.فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن الإنفاق الاجتماعي التطوعي في الاقتصاد الإسلامي سيدفع الاقتصاد لتحقيق نقطة توازن أعلى للدخل الكلي من تلك التي يحققها الاقتصاد التقليدي .

١-٤.تساؤلات الدراسة:

أولاً: ما أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على الاستهلاك الكلي ؟

ثانياً: ما أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على الاستثمار الكلي؟. ويشمل:

- دراسة أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على رأس المال الاجتماعي (البنية الأساس)
- دراسة أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على الموارد الطبيعية
- دراسة أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على القوى العاملة

ثالثاً: ما أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على نقطة التوازن الاقتصادي للدخل الكلي ؟

١-٥.نطاق الدارسة:

جميع النفقات الاجتماعية التطوعية(غير الواجبة في الإسلام)

١-٦. الدراسات السابقة

بحسب اطلاع الباحث فإن الدراسات السابقة كانت تناقش إما جزئية من الإنفاق الإلزامي الواجب وقد ركزت معظم الدراسات على الزكاة بوصفها ركن من أركان الإسلام[١]، ومنها ما ركز على جزء من النفقات الاجتماعية التطوعية مثل الوقف[٢]، وجاءت هذه الدراسة لبحث أثر النفقات الاجتماعية التطوعية ككل على توازن الدخل الكلي في الاقتصاد

١-٧ خطة الدراسة:

١- مقدمة.

٢- تمهيد.

(١) انظر:درويش،د. أحمد فؤاد ، د. محمود صديق زين، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي ،م٢، ع١، (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).
مشعل، عبد الباري ،آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة بالرياض، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية ، (١٤٢١-١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٠ – ٢٠٠١م).
عبد اللاوي، د.عقبة،د.فوزي محيريق،نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة: دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي ، الدوحة، قطر، (١٨-٢٠ ديسمبر ٢٠١١م).

(٢) انظر: بن منصور، د. عبد الله، أ.سفيانك وديد، معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف – إشارة إلى الاستثمار الوقفي في الجزائر ، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، الجمهورية التونسية ، جامعة صفاقس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، (٢٧-٢٩/ ٦/ ٢٠١٣م).

٣- أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على الاستهلاك الكلي.

٤- أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على الإنفاق الاستثماري الكلي.

٤-١. الإنفاق الاجتماعي التطوعي وأثره في تحويل الموارد الطبيعية لأصول منتجة.

٤-٢. الإنفاق الاجتماعي التطوعي وأثره في زيادة إنتاجية القوى العاملة.

٥- أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على توازن الدخل الكلي.

٦-الخاتمة: النتائج و التوصيات.

٢- تمهيد:

٢-١ تعريف الإنفاق الاجتماعي وحدوده:

إن مصطلح النفقات الاجتماعية مصطلح متداول إلا أن حدود هذا المصطلح في الدراسة هي جميع النفقات الاجتماعية التطوعية التي يبتغى بها وجه الله تعالى.

وقد تم قصر المفهوم على النفقات الاجتماعية التطوعية لأن الزكاة والكفارات والنذور والميراث ونحوها بالإضافة لما فيها من الآثار الاجتماعية الإيجابية إلا أن فيها طبيعة الإلزام ، وكذا تم قصره على التطوعية حتى لا تشمل النفقات الاستثمارية التجارية ؛ فالدراسة مقتصرة على النفقات الاجتماعية التطوعية .

٢-٢ حوافز الإنفاق الاجتماعي التطوعي في الإسلام:

تتميز النفقات الاجتماعية التطوعية في الإسلام بأن هناك مجموعة من المحفزات التي تساعد على توفرها واستمرارها وتنوعها، وأنها ترتبط بالجوانب العقدية للفرد والمجتمع المسلم ، ومن أبرز تلك المحفزات ما يلي:

أولاً: مردود عاجل في الحياة الدنيا منه على سبيل المثال:

١ – إعادة كامل الأموال المنفقة في مجال النفقات الاجتماعية التطوعية وقد تكفل بذلك الله العظيم جل جلاله بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ ۚ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾[1].

(١) سبأ: ٣٩.

٢- توفير عائد إضافي على الأموال المنفقة في مجال النفقات الاجتماعية التطوعية تكفل بذلك الله سبحانه بقوله: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾[1].

ثانيًا: المردود الأخروي العظيم وهو الذي يحرص عليه المسلم لأنه عائد عظيم وهو الجنة مما يعني العيش في مستوى رفاهية لا حدود له مكانية ولا زمانية والآيات في هذا المجال كثيرة منها قوله سبحانه: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[2]، وأن الله الكريم يضاعف الأجر والحسنات للمنفقين في سبيل الله أضعافاً كثيرة وقد وردت العديد من النصوص الشرعية التي تثبت ذلك منها قوله تعالى : ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[3]، ومن السنة قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ»[4].

---

(١) البقرة: ٢٤٥.
(٢) السجدة: ١٦-١٧.
(٣) البقرة: ٢٦١.
(٤) البخاري ، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ترقيم محمد فؤاد =

ونظـراً لحجـم العائـد الكبيـر و المؤكـد لمـن حقـق شـروط النفقـات الاجتماعية التطوعية فإن الإسلام قد جعل لها حدوداً ولم يجعلها مفتوحة حتى لا يميل الإنسان نحوها ويضيع بعضـًا من الواجبات المطلوبة منه ، ويمكـن أن نصنف ضوابط الحدود العليا للإنفاق على مجال النفقات الاجتماعية التطوعية إلى قسمين خاص وعام وجميعهما وردا فيما أخرجه الإمـام ابـن ماجـة في سـننه عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَـالَ: مَرِضْـتُ عَـامَ الْفَـتْحِ حَتَّـى أَشْـفَيْتُ عَلَى الْمَوْتِ فَعَادَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ أَيْ رَسُولَ اللهِ إِنَّ لِي مَالًا كَثِيـرًا وَلَـيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي قَالَ : «لَا» قُلْـتُ فَالشَّـطْرُ قَـالَ: «لَا» قُلْـتُ فَالثُّلُثُ قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِـنْ أَنْ تَـذَرَهُمْ عَالَـةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»[1]، ويلاحظ أن الحد الخاص هـو الحـد الأعلـى للوصـية وهـو الثلث ، وضابط الحد العام قوله ﷺ: «أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِـنْ أَنْ تَـذَرَهُمْ عَالَـةً يَتَكَفَّفُـونَ النَّـاسَ» فيجـب أن لا يضـر الإنفـاق علـى النفقـات الاجتماعيـة التطوعية بالورثة = الأجيال القادمة.

ثالثـًا: سـعة وعـاء النفقـات الاجتماعيـة التطوعيـة مـن حيـث التحصـيل والإنفاق فهـي تشـمل جميـع القطاعـات الاقتصـادي ، أمـا النفقـات الاجتماعيـة الإلزامية فهي محدودة الوعاء تحصيلاً وإنفاقـًا.

=عبد الباقي، ط١ (دمشق: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، ج٢ ،ص١٠٨ ، ح(١٤١٠).

(١)ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتـوفى : ٢٧٣هـ)،تحقيق: محمـد فـؤاد عبـد البـاقي، سـنن ابـن ماجـة، الطبعـة : (بـدون) (القـاهرة : دار إحيـاء الكتـب العربيـة، تـاريخ النشر[بدون])، ج٢،ص٩٠٣، ح(٢٧٠٨)

٣. أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على الإنفاق الاستهلاكي الكلي:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن الدخل هو المحدد الأساس للاستهلاك القومي[١]، لذا فإن الدراسة ستركز في هذه الفقرة على أثر النفقات الاجتماعية التطوعية في زيادة دخول الأسر والأفراد وأثر ذلك على الإنفاق الاستهلاكي.

حدد الإسلام متى يمكن البدء في النفقات الاجتماعية التطوعية قال تعالى: ﴿.. وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ ..﴾[٢]، وجاء في تفسير وحد العفو عن ابن عباس قال: العفوُ ما فضل عن أهلك[٣]، إذاً لا يكون هناك إنفاق على النفقات الاجتماعية التطوعية إلا بعد سد الحاجات الاستهلاكية للفرد ومن يعول؛ بناء عليه تتضح حدود دائرة الإنفاق على النفقات الاجتماعية التطوعية بأنها مقصورة في الأساس على من لديه فوائض مالية تزيد عن حاجاته الاستهلاكية له ولمن يعول، كما حدد الإسلام سلم الأولويات لذلك الإنفاق في أكثر من نص شرعي منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾[٤]، وفي آية أخرى يقول سبحانه:

---

(١)بولآ.ساموبلسون، ويليامد.نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة ط١٥: هشام عبد الله ، مراجعة: أسامة دباغ ، ط٢ (عمان: الأهلية ،٢٠٠٦)، ص٤٦٥.

(٢) البقرة: ٢١٩.

(٣)الطبري، محمد بن جرير بن يزيد (المتوفى: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م)،ج٤،ص٣٣٧.

٤)) البقرة:٢١٥.

﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ ..﴾[1]، ومن السنة عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي رَقَبَةٍ، وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مِسْكِينٍ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ، أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ»[2].

ومن النصوص السابقة يتضح لنا أن سلم الأولويات في النفقات الاجتماعية التطوعية يعطي الأولوية لأقرباء المنفق حسب درجة القرابة ، كما يلاحظ أن كافة الشرائح المستهدفة بالإنفاق في مجال النفقات الاجتماعية التطوعية يجمعها رباط مشترك هو أن دخولها لا تكفي لتحقيق احتياجاتها الأساس، ويمكن التعبير عن العامل المشترك بين تلك الفئات بلغة اقتصادية أنه يفترض فيهم أن الميل الحدي للاستهلاك لديهم عالي فأي زيادة في دخولهم ستؤثر إيجابًا وبشكل أعلى على الإنفاق الاستهلاكي الكلي في المجتمع، مما يجعل دالة الاستهلاك الكلي في المجتمع الإسلامي أعلى من دالة الاستهلاك في غيره ، والزيادة في دخل الشرائح منخفضة الدخل في هذا المجال قد تكون بزيادة الدخل الحقيقي من خلال الإنفاق بسلع عينية توفر على الفقير شرائها من السوق ويستبدلها بسلع أخرى لزيادة مستوى الرفاهية لديه ومن التطبيقات

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (المتوفى: ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة [بدون]، (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، التاريخ [بدون])، ج٢،ص٦٩٢ [باب: فضل النفقة على العيال والمملوك ..، ح(٣٩)].

العملية على ذلك: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ ﷺ أَكْثَرَ الأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ المَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ﴾[1] قَامَ أَبُو طَلْحَةَ ﷺ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللهِ، فَضَعْهَا يَا رَسُولَ اللهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَخٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ ﷺ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ ﷺ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ[2]، ومنها ما يكون في صورة نقدية أي تزيد من الدخل النقدي للمحتاجين، ومن صور ذلك التطبيقية: ما فعلته أم المؤمنين زينب بنت جحش إذ بَعَثَ عُمَرُ إِلَيْهَا فَرْضَهَا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا فَتَصَدَّقَتْ بِهِ فِي أَقَارِبِهَا[3].

(١) آل عمران: ٩٢.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، مرجع سابق ، ج٢،ص١١٩،ح(١٤٦١).

٣)) ابن كثير، إسماعيل بن عمر(٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر ، ط١ (لجيزة : هجر للطباعة والنشر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ١٠، ص١٠٨.

٤.أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على الإنفاق الاستثماري الكلي

يستخدم عادة مصطلح الاستثمار في الاقتصاد الكلي ويقصد به ما تم إضافته إلى المخزون من الأصول المنتجة[١]، وستركز الدراسة على أصلين مهمين من الأصول المنتجة حيث سيتم في هذه الفقرة دراسة أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على كل من:

- **الاستثمار في الموارد الطبيعية بتحويلها إلى أصول منتجة.**

- **الاستثمار في القوى العاملة لزيادة إنتاجيتها.**

٤-١. أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي في تحويل الموارد الطبيعية لأصول منتجة

تُعرف الموارد الطبيعية بأنها الموارد التي ليس للإنسان دخل في وجودها فمن فضل الله على بني الإنسان أن هيئ لهم مصانع تنتج لهم تلك الموارد[٢]؛ إلا أن جهد الإنسان مطلوب للبحث عنها واكتشافها و تحويلها إلى أصل إنتاجي يساهم بشكل فاعل في زيادة العرض الكلي في الاقتصاد ، ويعد من أهم تلك المصادر مصدران لاستمرار الحياة وهما الماء، والطعام، فالماء أساس الحياة أخبر عن ذلك الله بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۚ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾[٣].

(١) بول آ.ساموبلسون، ويليامد. نوردهاوس، الاقتصاد، مرجع سابق ، ص٤٦٦.
(٢) للمزيد انظر: الجفري، د. عصام بن هاشم، الأدوات الفاعلة لتحقيق مهمة الإنسان الاقتصادية من خلال الكتاب والسنة، بحث مقبول للنشر بمجلة بيت المشورة القطري.
(٣) الأنبياء: ٣٠.

والإنسان لا يستطيع الحياة على الماء فقط فلابد له من الطعام الذي يمثل مصدر الطاقة الحركية له حتى يبني الاقتصاد ولذا جاء الأمر الرباني في كتاب الله بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾[1].

من هنا نجد أن الإسلام حث على تحويل الموارد الطبيعية الأساس لأصول منتجة ومن النفقات المهمة لتحقيق ذلك وتفعيله بجوار النفقات الاستثمارية هي النفقات الاجتماعية التطوعية ، وقد خصَّت النصوص الشرعية الموارد المائية و قطاع الثروة الزراعية بمزيد من تحفيز الإنفاق الاجتماعي التطوعي عليها لأهميتهما ، فالآيات كثيرة التي تحض على إطعام المسكين وذم من يحاول منع ذلك أو عرقلته حتى ولو بمجرد الكلام منها قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾[2] ومن الآيات الدالة على أن الإنفاق الأخروي على إطعام المسكين لا ينتظر عائداً عاجلاً في الحياة الدنيا قوله تعالى: ﴿وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسۡكِينٗا وَيَتِيمٗا وَأَسِيرًا ٨ إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمۡ جَزَآءٗ وَلَا شُكُورًا﴾[3]، وهذا الإطعام لا يأتي من فراغ إنما سبقه جهد واستثمارات كبيرة لتحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات يمكن استهلاكها بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية الإطعام، وحتى شراء الطعام في صورته النهائية قد يجادل البعض بأنه إنفاق استهلاكي فكيف يتم وضعه ضمن إيجاد أصول منتجة في

(١) الأعراف: ٣١.
(٢) الحاقة: ٣٤.
(٣) الإنسان: ٨-٩.

المجتمع ، بيد أن ذلك في الواقع هو قصر النظر على الصفقة في صورتها النهائية، لكن لو لم توجد هذه الصفقة لتعطل الاستثمار في مجال الأصول المنتجة لذلك الطعام، وزيادة الإنفاق في هذا المجال هو في الواقع تشجيع وتحفيز لمزيد من الاستثمار في الأصول المنتجة للطعام .

ومن النصوص النبوية التي تحث على إيجاد أصول منتجة في المجال الزراعي من خلال النفقات الاجتماعية التطوعية قوله ﷺ «من زرع زرعًا فأكل منه طير أو عافية كان له به صدقة»[(١)]، ومنها أيضًا قوله ﷺ: «سبعٌ يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته من علم علمًا، أو أجرى نهراً، أو حفر بئراً، أو غرس نخلاً، أو بنى مسجداً، أو ورث مصحفًا، أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته»[(٢)].

و من النص السابق نجد أن ثلاثة منها تهدف لإيجاد أصول إنتاجية زراعية وهي إجراء النهر، وحفر البئر، وغرس النخل، هذا بالإضافة للوفورات الاقتصادية الأخرى التي تحققها، وليس الأمر مجرد نصوص نظرية فقط فقد شهد التاريخ الإسلامي العديد من التطبيقات في هذا المجال نعرض نماذج منها:

(١) السيوطي ، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)،جامع الأحاديث ،ط١،(بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٨م)، حرف الميم [أخرجه أحمد (٤/ ٥٥، رقم ١٦٦٠٧)، والطبرانى (٤/ ١٩٩، رقم ٤١٣٤). قال الهيثمى (٤/ ٦٧): إسناده حسن].

(٢) البرهان فوري، علاء الدين علي بن حسام الدين (المتوفى: ٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، كنز العمل في سنن الأقوال والأفعال، ط٥، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)،ج١٥،ص٩٥٦، ح(٤٣٦٧١).

فمن صور التصدق بثمرة أشجار مثمرة ما جاء في صحيح الإمام البخاري عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ ثَمْغٌ وَكَانَ نَخْلًا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي اسْتَفَدْتُ مَالًا وَهُوَ عِنْدِي نَفِيسٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ، لاَ يُبَاعُ وَلاَ يُوهَبُ وَلاَ يُورَثُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ»، فَتَصَدَّقَ بِهِ عُمَرُ، فَصَدَقَتُهُ تِلْكَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَفِي الرِّقَابِ وَالمَسَاكِينِ وَالضَّيْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَلِذِي القُرْبَى، وَلاَ جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُوكِلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ بِهِ»[(١)].

ومن صور التصدق بالماء المشهورة تاريخيًا هي عين زبيدة والتي جلبت من خلالها زبيدة[(٢)] زوجة الخليفة العباسي هارون الرشيد الماء من وادي نعمان إلى أهل مكة وللحجاج والعمَّار[(٣)].

٤-٢. أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي في زيادة إنتاجية القوى العاملة

إن الاستثمار في مجال القوى العاملة لا يقل أهمية في الجانب الاقتصادي عن الاستثمار في رأس المال ، فالعنصر البشري هو مورد من موارد

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، مرجع سابق، ج٤، ص١٠، ح(٢٧٦٤).

(٢) هي زبيدة بنت جعفر بن المنصور الهاشمية العباسية، أم جعفر: زوجة هارون الرشيد، وبنت عمه. من فضليات النساء وشهيراتهن. وهي أم الأمين العباسي. اسمها (أمة العزيز) وغلب عليها لقبها (زبيدة) قيل: كان جدها (المنصور) يرقصها في طفولتها ويقول: يا زبيدة أنت زبيدة! فغلب ذلك على اسمها. انظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس (المتوفى : ١٣٩٦هـ)، الأعلام،ط١٥(القاهرة : دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م)، ج٣، ص٤٢.

(٣) المرجع السابق.

الإنتاج له بعدين بعد كمي قد يركز عليه بعض الاقتصاديين ويهمل البعد النوعي لهذا العنصر، والجانب النوعي لهذا العنصر قد يضاهي أو يفوق الجانب الكمي ، ومن التطور الإيجابي في مجال التعامل الاقتصادي مع هذا العنصر أنه كان سابقًا يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية على أنه العمل (**Labor**)، إلا أن المصطلح الحديث أصبح يستخدم مصطلح رأس المال البشري (**human capital**) ، هذا المصطلح الجديد هو في الواقع أكثر دقة لأنه يحوي الإشارة إلى الجانب النوعي بالإضافة للجانب الكمي ، وهناك علاقة إيجابية بين الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب وبين درجة التنمية في تلك المجتمعات[1]. ونجد أن الإسلام قد شجع على النفقات الاجتماعية التطوعية لتنمية رأس المال البشري ومن صور ذلك قول النبي ﷺ: «**سبعٌ يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته من علم علمًا، أو أجرى نهراً، أو حفر بئراً، أو غرس نخلاً، أو بنى مسجداً، أو ورث مصحفًا، أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته**»[2].

ويلحظ هنا أن أربعة من مجالات من مجالات النفقات الاجتماعية التطوعية تصب في مجال تنمية رأس المال البشري، فمعلوم دور التعليم في زيادة إنتاجية الأفراد أما بناء المساجد فله تأثير مزدوج في زيادة إنتاجية الأفراد فهو ينمي الجانب الإيماني في أفراد المجتمع بكل وفوراته الإنتاجية من زيادة العمل والحرص على الإتقان وضبط السلوك الإنتاجي ..الخ تلك الوفورات،

(١) مالكوم جبلز وآخرون ، اقتصاديات التنمية، ترجمة : طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، الطبعة [بدون]، (الرياض: دار المريخ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، ص٣٠٩ .

(٢) سبق تخريجه

وفي صدر الإسلام كانت المساجد هي دور التعليم الأساس، ولازالت المساجد تشكل المصدر الرئيس لتعلم العلوم الشرعية، ولا يخفى الأثر الإيجابي لاتصال المسلم بالقرآن في كافة سلوكيات المسلم بما في ذلك السلوك الإنتاجي و هناك العديد من التطبيقات التاريخية لمثل هذا الإنفاق في صور الأوقاف المتعددة في مجال التعليم أو المساجد نذكر منها على سبيل المثال:

- في العصر الحديث مدارس المدرسة الصولتية بمكة المكرمة[1].

(١) أسس هذه المدرسة الشيخ محمد رحمت الله الذي جاء إلى مكة المكرمة عام ١٢٧٤هـ من الهند، وأذن له بالتدريس في الحرم المكي، ولم تكن هناك مدرسة منهجية في مكة فأسس أول مدرسة على نفقته الخاصة وبمفرده في المسجد الحرام، إلا أن وجود مدرسة في محيط الحرم لا يؤدي الغرض المنشود من حيث تنظيم الدراسة كما كان يتطلع الشيخ محمد رحمت الله وذلك على غرار مدارس الهند الإسلامية العريقة وغيرها من المدارس الإسلامية المنتشرة في ذلك العهد في بعض البلدان العربية، وقام أحد أمراء الهنود المهاجرين والمقيمين في مكة المكرمة وتبرع ببعض الأماكن من داره وانتقلت مدرسة الشيخ رحمت الله إلى هذه الدار مشكلة نواة مدرسة مستقلة على نهج جديد، والتحق عدد كبير من الطلبة من أهل مكة المكرمة حتى ضاقت أماكن الدار بالطلاب فعاد الشيخ ونقل نصف طلابه إلى المسجد الحرام، وترامت أخبار هذه المدرسة الجديدة وعلمت بالأمر امرأة ثرية من الهند تسمى صولت النساء كانت قد قدمت في موسم الحج عام ١٢٨٩هـ وأرادت إقامة رباط فاستشارت الشيخ رحمت الله في ذلك فعرض عليها بأن مكة مليئة بالأربطة ولكن ليس بها مدرسة يتعلم فيها أبناء المسلمين، فحبذت الفكرة، وتبرعت بقسط وافر من مالها الخاص وشيدت المدرسة في حي الخندريسة بحارة الباب جوار المسجد الحرام في عام ١٢٩٠هـ، وانتقل الطلاب ودرسوا مدرسة الشيخ رحمت الله إلى هذه البناية الجديدة، وتخليداً لذكرى هذه المرأة واعترافاً لجميلها أطلق المؤسس اسم الصولتية على هذه المدرسة.
انظر:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A9

- وفي العصر الحديث أيضاً مدارس الفلاح بمدينتي جدة و مكة المكرمة[1].
- وأيضاً دار الحديث الخيرية بمكة المكرمة[2].

وهناك العديد والكثير غيرها من المؤسسات التعليمية التي انتشرت في العالم الإسلامي بتمويل من الأوقاف الفردية وهي أحد صور النفقات الاجتماعية التطوعية الموجهة لتنمية القوى العاملة في المجتمع.

ومن الجوانب المهمة لرفع إنتاجية القوى العاملة في المجتمع الاهتمام بالجانب الصحي، وقد زخر التاريخ الإسلامية بالعديد من الصور التي كان للنفقات الاجتماعية التطوعية دور كبير فيها شمل العديد من المنشآت الصحية الوقفية العامة التي كفلت لنزلائها العلاج والغذاء وكل ما يُحتاج إليه للمحافظة على صحتهم ووقايتهم من الإصابة بالأمراض، وتطور الأمر إلى بناء

(١) تعود فكرة إنشاء المدرسة إلى التاجر محمد زينل الذي حزّ في نفسه شيوع الجهل والأمية في بلاد الحرمين مطلع القرن العشرين، فتقدم إلى الوالي التركي، يعاونه في ذلك الشيخ عبد الرؤوف جمجوم حيث قاما بطلب إنشاء مدرسة نظامية فوافق الوالي، وقدمت زوجة الحاج، السيدة خديجة عبد الله زينل، وهي ابنة قائم قام الشريف في جدة، حليها ومصاغها لشراء مبنى المدرسة وتمويلها. تأسست ٧ ديسمبر ١٩٠٥م، في جدة، ثم بعد ذلك بستة سنوات افتتح لها فرعاً معروفاً في مكة وتعرف المدرسة بأنها خرّجت المدرسة جيل أدباء ومفكري الحجاز الذهبي، والعديد من رجال الدولة المرموقين في مراحل التأسيس.

انظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3_%D%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD#.D9.85.D9.88.D8.A7.D9.82.D8.B9_.D8.B0.D8.A7.D8.AA_.D8.B5.D9.84.D8.A9

(٢) افتتحت عام ١٣٥٢هـ بواسطة الشيخ/ عبد الظاهر أبي السمح إمام وخطيب المسجد الحرام في ذلك الوقت وقد وافق على افتتاحها جلالة الملك عبد العزيز - رحمه الله - لحاجة المسلمين إلى هذه المدرسة ولا سيما الغُرباء، وقد أيَّده في ذلك سماحة الشيخ/ عبد الله بن حسن آل الشيخ - رحمه الله - رئيس القضاة في المنطقة الغربية في ذلك الوقت

انظر :**http://dar-alhadith.com/index.php?action=pages&id=8**

المستشفيات التعليمية التي تهدف إلى تطوير الخبرات العملية لطلبة العلوم الطبية، بل بلغ الأمر في بعض المراحل إلى وقف مدن بأكملها على الطب وأهله، خدمة لهم ولمن ينتفع من ورائهم من في مرضى ومحتاجين[(١)].

ونختم هذه الفقرة بنماذج حديثة من دور النفقات الاجتماعية التطوعية متمثلاً في بعض نماذج الوقف الحديثة لمحاربة البطالة وزيادة الفرص الوظيفية أمام القوى العاملة ونقتصر على نموذجين منها[(٢)]:

- مشروع بناء ٤٢ محلاً تجاريـًا بولاية تيارت بالجزائر: تم تمويله من صندوق الأوقاف وهو لصالح فئة الشباب.

- مشروع شركة تاكسي وقف: الذي انطلق بـ٣٠ سيارة سمح بتشغيل ٤٠ مواطنا والدراسة جارية بغرض توسعته لولايات أخرى.

(١) انظر: أمين . محمد، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨-٩٢٣) دراسة تاريخية وثائقية، ط١ (القاهرة :دار النهضة العربية، ١٩٨٠م)،ص١٦٩. مجلة البيان، تصدر عن المنتدى الإسلامي ، الوقف فضيلة إسلامية وضرورة اجتماعية ، ع٢٢٨ ، ص٥
يذكر محمد كرد علي نبذة عن كل مؤسسة من هذه المؤسسات ويورد ذكراً لـ ٦١١ مؤسسة في مدن الشام وحدها، من بينها ٣٠ مدرسة في دمشق وحلب، وعدد من المستشفيات، انظر محمد كرد علي: خطط الشام ج ٣، ج ٦ ص ٤٥ ـ ١٦٧ دار العلم للملايين عام ١٩٦٩م والمرجع السابق ص ٣٣.

(٢) د. عبد الله. بن منصور ، أ. كوديد سفيان، معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف-إشارة إلى الاستثمار الوقفي في الجزائر.، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، والذي تنظمه جامعة صفاقس – تونس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة، خلال الفترة ٢٧ – ٢٨ – ٢٩ / ٦ / ٢٠١٣م.

٥- أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على نقطة توازن الدخل الكلي

تناقش الدراسة في هذه الفقرة أثر النفقات الاجتماعية التطوعية على توازن الدخل الكلي بعد إضافة أثره على جانب الإنفاق الاستهلاكي، ثم أثره على توازن الدخل بعد إضافة أثره على الإنفاق الاستثماري من خلال ما يلي:

٥-١ توازن الدخل الكلي بعد إضافة الإنفاق الاجتماعي التطوعي للإنفاق الاستهلاكي:

تعتمد الدراسة على دالة الاستهلاك الكنزية في صورتها البسيطة الخطية في الأجل القصير بعد استبعاد كافة العوامل المؤثرة على الدخل وافتراض ثباتها والمعروفة في صورتها التالية

$$C = a+by \qquad (1)$$

C = الإنفاق الاستهلاكي الكلي في الأجل القصير في للاقتصاد التقليدي

a = الجزء الثابت من الدالة

b= الميل الحدي للاستهلاك

y= الدخل المتاح

من خلال دراسة أثر النفقات الاجتماعية التطوعية على الإنفاق الاستهلاكي توصلت الدراسة للأثر الإيجابي على الاستهلاك الكلي من خلال تأثير النفقات الاجتماعية التطوعية على كل من الدخل النقدي والدخل الحقيقي لشريحة الفقراء ، كما أثبتت الدراسة أن النفقات الاجتماعية التطوعية تبدأ بعد وصول المنفق إلى حد الغنى بحيث يظل معه فائض من المال يمكن أن ينفق منه على النفقات الاجتماعية التطوعية وهذا يضمن بأن دخول الفئة الفقيرة لا تتأثر سلباً بهذا الإنفاق مما يجعل الزيادة موجبة ، وتجب الإشارة هنا

إلى أن دخول الفقراء لا تتأثر إيجابًا بالنفقات الاجتماعية التطوعية مجال الدراسة فقط بل هناك العديد من التيارات التي تضيف لهذا الدخل من الفرائض المالية الشرعية نحو الزكاة والكفارات والنذور ونحوها ، ومن المعلوم أن الإسلام يمنع من الإسراف والتبذير ويضع الحاجات الإنسانية في دائرة المباح؛ بناء على ذلك فإن الدراسة تفترض أن الجزء الثابت من الدالة في الإسلام سيكون أصغر من الدالة في الاقتصاد التقليدي و يمكن كتابة المعادلة السلوكية لدالة الاستهلاك في المجتمع المسلم في الأجل القصير مع افتراض بقاء العوامل الأخرى سوى الدخل ثابتة على حالها على النحو التالي:

$$(2)\, C_m = a_m + b_1\left(y_1 - z - d - f\right) + b_2\left(y_2 + z + d + f\right)$$

حيث:

C_m الإنفاق الاستهلاكي الكلي للمجتمع المسلم

a_m الجزء الثابت من الدالة في الاقتصاد الإسلامي

y_1 الدخل المتاح للأغنياء في الأجل القصير في المجتمع المسلم

b_1 الميل الحدي للاستهلاك للأغنياء في المجتمع المسلم

y_2 الدخل المتاح للفقراء في المجتمع المسلم

b_2 الميل الحدي للاستهلاك للفقراء في المجتمع المسلم

Z الجزء من النفقات الاجتماعية الإلزامية المتمثل في الزكاة

d الجزء من النفقات الاجتماعية الإلزامية عدا الزكاة مثل الكفارات والنذور

f الجزء من النفقات الاجتماعية التطوعية الموجه لقطاع الاستهلاك

وحسب افتراضات دالة الاستهلاك الكنزية في صورتها البسيطة يكون :

$0<b_1<1$ ، $0<b_2<1$.

وتفترض الدراسة أن

$a > a_m$ لاعتبار الضوابط التي تنظم الاستهلاك في المجتمع المسلم

بناء على المعطيات السابقة فإن دالة الاستهلاك في المجتمع الإسلامي ستكون أعلى من دالة الاستهلاك في المجتمع غير المسلم بسبب التيارات الداخلية المتعددة والمتجهة صوب الشرائح الفقيرة في المجتمع ومن مكوناتها النفقات الاجتماعية

ويمكن تصوير ذلك هندسياً في الشكل التالي :

شكل (١)

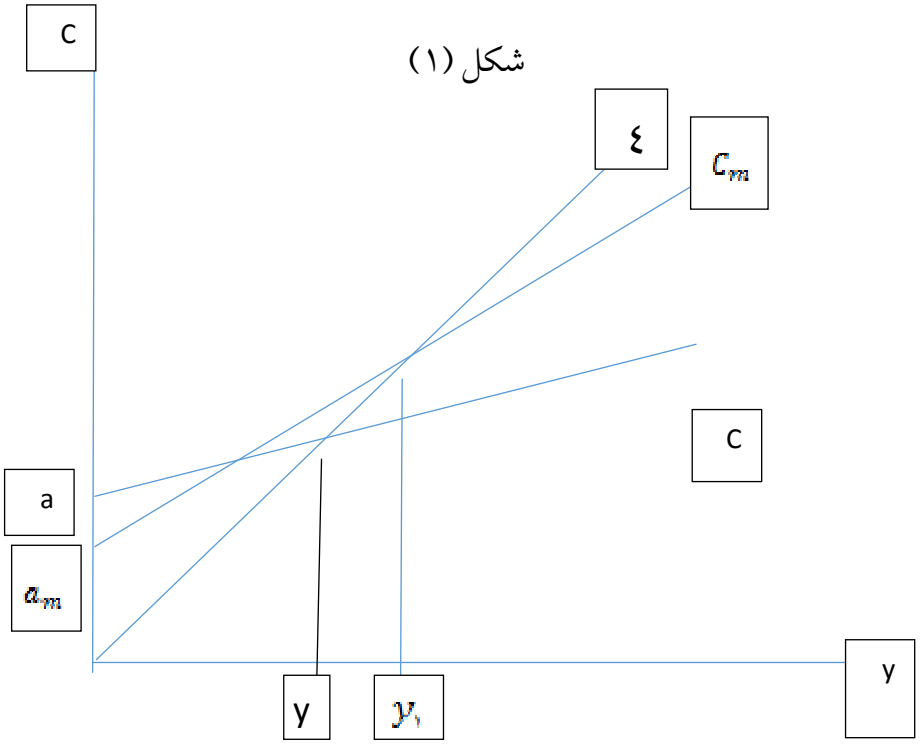

ومن خلال الشكل (١) السابق يتضح أن توازن الاقتصاد في المجتمع المسلم (y_1) يكون عند مستوى دخل كلي أعلى من التوازن في مجتمع تقليدي (y_0).

٥-٢ توازن الدخل الكلي بعد إضافة الإنفاق الاجتماعي التطوعي للإنفاق الاستثماري

في الاقتصاد التقليدي يتم تحديد الدخل الكلي من خلال إضافة نفقات الاستثمارات التجارية إلى نفقات الاستهلاك، ويأخذون بالافتراض المبسط أن الاستثمار يكون ذاتياً وليس مرتبطاً بمجموع الناتج الكلي؛ و ستأخذ الدراسة

بدالة الطلب الكلي بعد استبعاد مكونات الطلب الكلي الأخرى في صورتها الرياضية المبسطة التالية[1]:

$$Y_1 = C+I. \quad (3)$$

حيث :

Y_1= الطلب الكلي في صورته المبسطة في الاقتصاد التقليدي

C= الإنفاق الاستهلاكي الكلي

I= الاستثمار

حيث تمت إضافة نفقات الاستثمار إلى نفقات الاستهلاك الافتراضي، والذي تأخذ به الدراسة هنا لغرض تبسيط التحليل هو افتراض استثمار ذاتي ؛ أي لا يرتبط بمجموع الناتج الكلي.

وبإضافة مكون الاستثمار إلى مكونات الطلب الكلي فبلا شك سترتفع دالة الطلب الكلي إلى أعلى.

وقد سبق أن توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد في المجتمع الإسلامي يتميز عن الاقتصاد التقليدي بوجود النفقات الاجتماعية التطوعية، وأن جزءاً من هذه النفقات يكون في صورة نفقات استثمارية تطوعية لا ربحية، وهذا الأمر غير موجود في الاقتصاد التقليدي ، وإن وجد فإن الحوافز لوجوده واستمراره تكون ضعيفة، لأنه مرتبط بجوانب عقدية في شريعة الإسلام لا يعرفها غير

(١) ب.برنيه، أ.سيمون ،أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة : د. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، ط١ (بيروت : المؤسسة الجامعية ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)، ص١٩٧.

المسلمين ، بناء على لك يمكن صياغة دالة الطلب الكلي في الأجل القصير السابقة لتصبح في اقتصاد المجتمع المسلم على النحو التالي :

$$Y_m = c_m + I_m + f_1 \quad (4)$$

حيث :

Y_m الدخل الكلي للمجتمع المسلم

c_m الإنفاق الاستهلاكي الكلي للمجتمع المسلم

I_m الاستثمار الكلي التجاري في المجتمع المسلم

f_1 جزء النفقات الاجتماعية التطوعية الموجه لقطاع الاستثمار

وقد سبق أن تعرضت الدراسة إلى أن تأثير النفقات الاجتماعية لا يقتصر على الجانب الكمي والنقدي فقط بل يتعداه للجانب النوعي حيث يعمل على تطوير الموارد الطبيعية الأساس وتحويلها إلى أصول منتجة، كما أنه يعمل في الجانب الآخر على زيادة إنتاجية الموارد البشرية وقد تمت الإشارة إلى ذلك لا يتم الاقتصار على ما توضحه الأساليب الرياضية والهندسية من عرضها للجانب الكمي فقط، وإنما هناك أثر أعمق وأكثر فعَّالية وهو الأثر النوعي

ويمكن تصوير الأثر الكمي هندسيًا من خلال التالي:

شكل (٢)

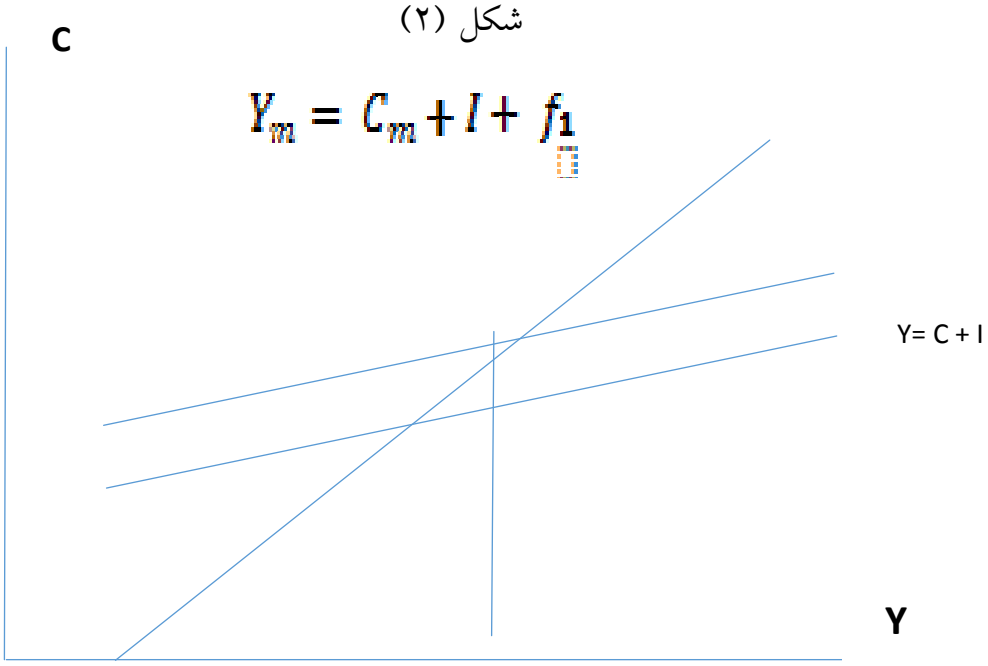

ويتضح من الشكل (٢) أن الإنفاق على النفقات الاجتماعية التطوعية تحقق للمجتمع المسلم مستوى توازن للدخل الكلي أعلى من التوازن الذي يتحقق في الاقتصاد التقليدي.

٦.النتائج والتوصيات:

٦-١. النتائج:

من خلال البحث خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أبرزها:

١- أن الإنفاق الاجتماعي التطوعي في الإسلام يشكل حجماً مؤثراً في الاقتصاد الكلي.

٢- أن الإنفاق الاجتماعي التطوعي يؤثر إيجاباً على الإنفاق الاستهلاكي الكلي في الاقتصاد.

٣- أن دالة الاستهلاك الكلي في المجتمع المسلم تكون أعلا من دالة الاستهلاك في المجتمع غير المسلم نتيجة للنفقات الاجتماعية التطوعية.

٤- أن الإنفاق الاجتماعي التطوعي يؤثر إيجاباً على الإنفاق الاستثماري الكلي في الاقتصاد.

٥- أن دالة الطلب الكلي (الاستهلاك + الاستثمار) تكون في المجتمع المسلم أعلا منها في المجتمع غير المسلم. نتيجة للنفقات الاجتماعية التطوعية.

٦- أن نقطة توازن الدخل الكلي في المجتمع المسلم أعلا منها في المجتمع غير المسلم؛ نتيجة للنفقات الاجتماعية التطوعية.

٦-٢ التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

١- القيام بدراسة تطبيقية لدراسة أثر الإنفاق الاجتماعي التطوعي على الاقتصاد الكلي.

٢- عمل نمذجة قياسية للإنفاق الاجتماعي التطوعي لإثبات آثاره الإيجابية على الاقتصاد الكلي.

المراجـــــع

القرآن الكريم

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر، ط١ (الجيزة: هجر للطباعة والنشر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، **سنن ابن ماجة**، الطبعة: (بدون) (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، تاريخ النشر[بدون]).

أمين .د.محمد، **الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨-٩٢٣) دراسة تاريخية وثائقية**،ط١ (القاهرة :دار النهضة العربية، ١٩٨٠م)

ب.برنيه، أ.سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة :د. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، ط١ (بيروت: المؤسسة الجامعية، ١٤٠٩ه/ ١٩٨٩م)

البخاري ،محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليهﷺوسننه وأيامه (صحيح البخاري)** ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ،ط١ (دمشق : دار طوق النجاة ،١٤٢٢هـ).

البرهان فوري،علاء الدين علي بن حسام الدين، **كنز العمل في سنن الأقوال والأفعال**، تحقيق:بكر يحيانيو صفوة السقا،ط٥، (بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤٠١ه/ ١٩٨١م)

بن مصور، د. عبد الله ،أ.سفيان كوديد، **معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف – إشارة إلى الاستثمار الوقفي في الجزائر** ، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، الجمهورية التونسية، جامعة صفاقس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، (٢٧-٢٩/ ٦/ ٢٠١٣م)

بول آ.ساموبلسون،ويليامد.نورد هاوس، **الاقتصاد**، ترجمة ط١٥ : هشام عبد الله ، مراجعة : أسامة دباغ، ط٢ (عمان: الأهلية ،٢٠٠٦)

الجفري، د.عصام بن هاشم، **الأدوات الفاعلة لتحقيق مهمة الإنسان الاقتصادية من خلال الكتاب والسنة**، بحث مقبول للنشر بمجلة بيت المشورة القطري.

جلال الدين السيوطي، **جامع الأحاديث**، ط١،(بيروت : دار الفكر العربي،١٩٩٨م)

درويش،د. أحمد فؤاد ،د.محمود صديق زين. **أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي**، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي ،م٢، ع١، (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

الزركلي،خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، **الأعلام**،ط١٥(القاهرة : دار العلم للملايين ، ٢٠٠٢ م).

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، **جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر**، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م).

عبد اللاوي، د.عقبة، د.فوزي محيريق، **نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة: دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة ، قطر ، (١٨-٢٠ ديسمبر ٢٠١١م).

عبد الله. بن منصور، أ. كوديد سفيان، **معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف-إشارة إلى الاستثمار الوقفي في الجزائر**، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، والذي تنظمه جامعة صفاقس ـ تونس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ـ جدة، خلال الفترة ٢٧ـ ٢٩/ ٦/ ٢٠١٣م.

مالكوم جبلز وآخرون.

اقتصاديات التنمية، ترجمة : طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، الطبعة[بدون]، (الرياض: دار المريخ،١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)

مشعل، د. عبد الباري **آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة بالرياض، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، (١٤٢١-١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٠ – ٢٠٠١م).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة [بدون]، (بيروت: دار إحياء التراث العربي ، التاريخ [بدون]).

المواقع الإلكترونية:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A9

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD#.D9.85.D9.88.D8.A7.D9.82.D8.B9_.D8.B0.D8.A7.D8.AA_.D8.B5.D9.84.D8.A9

http://dar-alhadith.com/index.php?action=pages&id=8